الأمم المتحدة

A/65/171

الجمعية العامة

Distr.: General
26 July 2010
Arabic
Original: Arabic/English/French/
Russian/Spanish

الدورة الخامسة والستون

البند ٦٩ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

العولمة وآثارها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم الأمين العام هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ١٦٠/٦٤ الذي طلبت الجمعية العامة فيه إليه أن يواصل التماس آراء الدول الأعضاء ووكالات منظومة الأمم المتحدة المعنية بشأن مسألة العولمة وآثارها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وأن يقدم إليها في دورتها الخامسة والستين تقريرا موضوعيا عن هذه المسألة. ويوجز التقرير الآراء التي وردت من حكومات الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وإسبانيا، وبوركينا فاسو، والبوسنة والهرسك، وصربيا، وعمان، وغواتيمالا، وقطر، وكولومبيا، والمكسيك، وموريشيوس، وكذلك من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة التجارة العالمية، ويقدم توصيات بشأن سبل التصدي لآثار العولمة على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان.

* A/65/150.

180810 170810 10-46365 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – الردود الواردة من الحكومات ٣

الاتحاد الروسي ٣

أذربيجان ٤

إسبانيا ٥

بوركينا فاسو ٦

البوسنة والهرسك ٧

صربيا ٨

عمان ٨

غواتيمالا ٩

قطر ١١

كولومبيا ١٢

المكسيك ١٣

موريشيوس ١٥

ثالثا – الردود الواردة من منظمات الأمم المتحدة ١٧

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٧

المنظمة العالمية للملكية الفكرية ٢٠

منظمة التجارة العالمية ٢٢

رابعا – التوصيات ٢٤

أولا – مقدمة

١ – أحاطت الجمعية العامة علما، في قرارها ٦٤/١٦٠، بتقرير الأمين العام عن العولمة وآثارها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان (A/64/265) وطلبت إليه أن يواصل التماس آراء الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين تقريرا موضوعيا عن تلك المسألة، بما في ذلك توصيات بشأن سبل التصدي لآثار العولمة على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان.

٢ – واستجابة لذلك الطلب، وجهت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠، طلبا لالتماس الآراء بشأن المسألة. وفي ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٠، كانت المفوضية قد تلقت ردودا من حكومات الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وإسبانيا، وبوركينا فاسو، والبوسنة والهرسك، وصربيا، وعمان، وغواتيمالا، وقطر، وكولومبيا، والمكسيك، وموريشيوس، ومن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة التجارة العالمية.

ثانيا – الردود الواردة من الحكومات

الاتحاد الروسي

[الأصل: بالروسية]
[٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠]

ذكرت حكومة الاتحاد الروسي أن أحد الآثار السلبية للعولمة يتمثل في تنامي الفوارق الاقتصادية والاجتماعية واتساع الفجوة الفاصلة بين البلدان فيما يتعلق بمستوى التنمية، مما يفضي إلى الوقوع في براثن الفقر المدقع. وكثيرا ما يؤدي هذا إلى تفشي التعصب وظهور مطالب بتقسيم الموارد بين الدول المتقدمة والنامية على نحو أكثر عدالة. ويشكل الفقر المدقع تهديدا خطيرا لحقوق الإنسان. ويبذل الاتحاد الروسي جهودا منسقة للتخفيف من حدة الفقر داخل البلد وخارجه على حد سواء. وعلى الصعيد الوطني، تتخذ تدابير لزيادة التمويل الموجه نحو التنمية الاجتماعية، وزيادة المداخيل، وفعالية المساعدة التي تقدمها الدولة للمحتاجين، وتحسين نظام المعاشات التقاعدية.

وللعولمة عيوب أيضا إلى جانب مزاياها، منها البعد العالمي لتقلبات الأسواق التي ظلت ضمن الحدود الوطنية فيما مضى. ويضرب ارتفاع أسعار المواد الغذائية مؤخرا مثالا جيدا على ذلك. ويمكن لزيادة أسعار المواد الغذائية أن تؤثر سلبا في التنمية الاقتصادية والأمن واحترام حقوق الإنسان على نطاق العالم. وفي هذا الصدد، يشير الاتحاد الروسي إلى

الخطر المتمثل في ''عولمة الجوع''، ويؤكد الحاجة إلى جعل العولمة أكثر قابلية للتحكم بها، وبالتالي أكثر عدلا.

وذكر الاتحاد الروسي أن العولمة أدت إلى تعزيز نفوذ جهات فاعلة كبيرة من غير الدول في داخل الدول وعلى الساحة الدولية، وهي تحديدا الشبكات العالمية والشركات عبر الوطنية والرابطات والجماعات، بما في ذلك الجهات الضالعة في الإرهاب. وأشار الاتحاد الروسي إلى أنه يوجد حاليا اتجاه نحو الارتقاء بالجهات الفاعلة من غير الدول لتصبح من الجهات المستقلة المشاركة في العلاقات الدولية وتضطلع في كثير من الحالات بمهام كانت حكرا على الدول فيما مضى. ولا تخضع الجهات من غير الدول، بما فيها الشركات عبر الوطنية، إلى المساءلة أمام الدول وشعوبها، وخاصة إذا لم تكن الدول، التي تعمل فيها هذه الجهات قادرة على منع الأنشطة غير المشروعة، نتيجة عوامل مختلفة من قبيل الضعف الاقتصادي والمالي أو الفساد. ويمكن في هذه الحالات الحديث عن تآكل سيادة الدولة واستحالة إنفاذ الحماية الفعالة لمعايير حقوق الإنسان القائمة. وفي هذا السياق، قد تؤدي العمليات التي تقوم بها الجهات الفاعلة من غير الدول إلى انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان. وأكد الاتحاد الروسي على ضرورة التوسع في دراسة مسألة نقل وظائف الدولة إلى الجهات الفاعلة من غير الدول، وإقرار الجهات الفاعلة من غير الدول بالمسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها.

وذكر الاتحاد الروسي أن العولمة سهلت التفاعل بين مختلف الثقافات وأشار إلى ضرورة احترام التنوع الثقافي كشرط لصون كرامة الإنسان في سياق تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وينبغي ألا يستعاض عن التفاعل بين الثقافات بفرض نظام مفرد للقيم. وأكد الاتحاد الروسي أن أحد سبل تحقيق احترام حقوق الإنسان على الصعيد العالمي يتمثل في فهم القيم التقليدية للبشرية الأشد عمقا.

أذربيجان

[الأصل: بالإنكليزية]
[٦ تموز/يوليه ٢٠١٠]

أبدت حكومة جمهورية أذربيجان التزامها بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال تنفيذ مشاريع متنوعة. ونفذت الحكومة البرنامج الحكومي المعني بالتخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥، من أجل تحقيق هدف خفض نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المدقع والجوع إلى النصف. وأفضى تنفيذ هذا البرنامج إلى الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي عموما، وعلى مستويات مقبولة للتضخم وأسعار

الصرف، وعلى نمو اقتصادي نشط. ونتيجة لذلك، انخفض مستوى الفقر من ٤٦,٧ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٢٩,٣ في المائة في عام ٢٠٠٥.

ومن أجل مواصلة العملية الإيجابية الرامية إلى تحسين خدمات الرعاية المقدمة إلى السكان وزيادة تخفيف حدة الفقر، اعتُمد البرنامج الحكومي المعني بتخفيف حدة الفقر والتنمية المستدامة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥. وتشمل الأهداف الاستراتيجية لهذا البرنامج، من بين أمور أخرى، تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتوسيع فرص كسب الدخل وتخفيف حدة الفقر؛ ووضع نظام فعال للحماية الاجتماعية؛ وتحسين الأحوال المعيشية للاجئين والمشردين داخليا؛ وتحقيق المساواة في الاستفادة من نظامي التعليم والصحة. وأفضى البرنامج إلى زيادة بنسبة ٢٤,٦ في المائة في اعتمادات الميزانية المرصودة للحماية والمساعدة الاجتماعيتين في عام ٢٠٠٩.

وأشارت أذربيجان إلى اللاجئين والمشردين داخليا الذين يبلغ عددهم مليون شخص في البلد، ويشكلون نسبة ١٢ في المائة من السكان، وذكرت أن مخاطر انتشار الفقر في صفوف هذه الفئة مرتفعة نسبيا، إذ تعمل غالبيتهم في القطاع الزراعي وتواجه حاليا مشاكل خطيرة بشأن العمل. وعمدت الحكومة منذ عام ٢٠٠١ إلى اتخاذ تدابير لبناء مستوطنات جديدة وتخصيص قطع أرض للاجئين والمشردين داخليا، وهي لا تزال على التزامها بتحسين الحماية الاجتماعية وتخفيف حدة الفقر.

إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]
[١١ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

أعربت إسبانيا عن قلقها بسبب ما يترتب على التحديات العالمية المتنامية في مجالي الغذاء والطاقة، وكذلك تغير المناخ، من آثار سلبية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان للناس كافة. وأكدت إسبانيا إدراك المخاطر التي ينطوي عليها تغير المناخ على الصعيد الوطني، وبالتالي، المسؤولية التي يتقاسمها البلد مع بقية أعضاء المجتمع الدولي إزاء الحفاظ على ظروف تتيح أسباب الحياة في جميع أرجاء الكوكب. ولا يمكن الاضطلاع بالمسؤولية في هذا المجال سوى عن طريق اتخاذ القرارات على الصعيد العالمي، نظرا للبعد العالمي لهذه الظاهرة.

وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تتوافق أي مبادرة مع التطلعات المشروعة للفئات الأكثر فقرا لتحسين ظروف معيشتها، ومع الحق في التنمية. وأشارت إسبانيا إلى الصلة

الوثيقة بين مكافحة تغير المناخ وإمكانية بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ولا يمكن إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف أخرى، من قبيل حصول الجميع على الطاقة أو مياه الشرب، سوى من خلال انتهاج سياسات ملائمة تتصدى لظاهرة الاحترار العالمي. وأكدت إسبانيا تأييدها الكامل للإشارة الواردة في قرار الجمعية العامة ١٦٠/٦٤ إلى الشواغل بشأن عواقب تغير المناخ، والحاجة إلى تعزيز النمو الاقتصادي المنصف والمستدام بيئيا.

بوركينا فاسو

[الأصل: بالفرنسية]
[٨ تموز/يوليه ٢٠١٠]

ذكرت حكومة بوركينا فاسو أن العولمة تنحو إلى تعريض الإعمال الكامل لحقوق الإنسان للخطر ما لم تتخذ إجراءات للتصدي لهذه المسألة. وأسفر تكثيف التبادلات الاقتصادية والاجتماعية الثقافية وانتشار التصنيع عن مستوى معين من النمو الاقتصادي. غير أن تقاسم ثمار النمو لا يتم بالتساوي، وهو ما يؤدي إلى اتساع الفجوة الاجتماعية وازدياد حدة التوترات الاجتماعية التي قد تتحول إلى نزاعات. وعلاوة على ذلك، تعد العولمة من الأسباب الكامنة وراء شتى الآثار الضارة في مجال حقوق الإنسان، مثل ازدياد الاتجار بالأسلحة والمخدرات والماس والبشر؛ وانتشار استغلال الأطفال في المواد الإباحية؛ وفرض القوى الكبرى لهيمنتها الثقافية؛ والتلوث البيئي؛ والإرهاب.

ولا غاية ترجى من مناقشة قضية التنمية عند التضحية بحقوق الإنسان لصالح النمو الاقتصادي. فالحق في التنمية يصوغ الشروط التي تصبح الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بدونها صعبة المنال وغير فعالة. وقد أثبتت الأزمة المالية والاقتصادية أن عدم التبصر في طلب الازدهار الاقتصادي يمكن أن يدمر سنوات من العمل في مجال حقوق الإنسان.

وتحبذ بوركينا فاسو توجهين رئيسيين صالحين للتنفيذ. أولهما هو الاعتراف بمعايير ومبادئ حقوق الإنسان بوصفها الإطار القانوني الأساسي للعولمة. وثانيهما يتعلق بتوسيع مفهوم المساءلة ليشمل الجهات الفاعلة من غير الدول، بما فيها الشركات عبر الوطنية والمنظمات غير الحكومية، التي تترتب على أنشطتها آثار سلبية يتسع نطاقها ليعم العالم في بعض الأحيان.

البوسنة والهرسك

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢ تموز/يوليه ٢٠١٠]

ذكرت البوسنة والهرسك أن العولمة تؤدي إلى تكثيف العلاقات الاجتماعية والاقتصادية عبر الحدود، مما يفضي إلى تشابك العمليات العالمية والمحلية بشكل أقوى وأوسع. وتشجع العولمة الاقتصادية على التمييز وعدم المساواة، مما يفضي إلى حدوث فجوة بين الأغنياء والفقراء. وأشارت البوسنة والهرسك إلى أن العولمة القائمة على النموذج الاقتصادي العالمي الحالي أدت إلى تدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعيش أكثر الفئات الاجتماعية ضعفا في ظلها، وهي تسهم، بالتالي، في زيادة الفقر والاستبعاد الاجتماعي. والفقر يحد من القدرة على التمتع بحقوق الإنسان، ولا سيما الحق في العمل والسكن والغذاء والصحة والتعليم، والعيش الكريم، ويؤدي إلى تهميش بعض الفئات والأفراد. ولذلك، يقل عدد الأفراد الذين يسعهم التمتع بالعناصر الإيجابية للعولمة.

وبغية الحد من الاستبعاد الاجتماعي، شرعت البوسنة والهرسك في وضع واعتماد استراتيجية الإدماج الاجتماعي التي ستحدد السياسات والتدابير اللازمة لتحسين فرص العمل والحماية الاجتماعية وزيادة إدماج الفئات الضعيفة اقتصاديا واجتماعيا. وفي عام ٢٠٠٩، اعتمدت البوسنة والهرسك قانونا يحظر التمييز من أجل حماية حقوق الإنسان الخاصة بمواطنيها.

وفيما يتعلق بالبيئة، تقوم البوسنة والهرسك بتنفيذ مشروع بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يهدف إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ويبرز العلاقة بين البيئة والفقر. وتسهم تنمية القدرات من أجل تحسين إدارة البيئة في التخفيف من حدة الفقر والاستبعاد الاجتماعي. أما فيما يتعلق بالتعليم، فقد شرعت البوسنة والهرسك في عملية إصلاح تستهدف تحسين نوعية التعليم في جميع المراحل، مع التركيز بوجه خاص على حالة الأقليات العرقية والطلاب العائدين إلى ديارهم والطلاب في المناطق المتضررة من الحرب والمناطق الريفية. وعلاوة على ذلك، أُدمج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المناهج الدراسية، وهو يشكل الآن جزءا لا يتجزأ من أساسيات التعليم في المدارس الابتدائية والثانوية. واعتمدت البوسنة والهرسك أيضا قوانين جديدة في مجالي الرعاية الصحية والتأمين الصحي بغية إصلاح النظام الصحي.

صربيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

ذكرت صربيا أن الفقر والاستبعاد الاجتماعي من بين أكبر التحديات التي يواجهها البلد. وقد أحبطت هذه المشاكل كل الجهود التي تبذل لإحداث تطورات اجتماعية نظرا لعدم تقاسم المنافع بالتساوي بين الجميع. وردا على هذه التحديات، اعتمدت صربيا الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، التي تهدف إلى إيجاد توازن بين العوامل الرئيسية الثلاثة، وهي التنمية الاقتصادية والتكنولوجية المستدامة، والتنمية الاجتماعية المستدامة، والحماية البيئية، بالترافق مع الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية.

وتشمل الأهداف الاستراتيجية لصربيا في مجال حقوق الإنسان وحقوق الأقليات والمساواة بين الجنسين، مواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الأوروبية وإنشاء آليات مؤسسية لممارسة الحقوق المضمونة؛ ومساواة وموازنة مستوى المعيشة الاجتماعي والاقتصادي لبعض طوائف الأقليات، وعلى رأسها طائفة الغجر، مع مستوى معيشة غالبية سكان صربيا؛ وتحقيق مشاركة تناسبية لأفراد الأقليات في سلك القضاء ومكاتب الادعاء العام والشرطة والجيش والحكم الذاتي المحلي؛ والحد من التباين الاجتماعي بين الأقليات وغالبية السكان الصرب؛ وتحسين أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، أكدت صربيا التزامها بمواصلة عمليات الإصلاح وتحديد الاختصاصات بشكل واضح من أجل تنفيذ الالتزامات الناشئة عن الاتفاقيات والمعايير الدولية. وشددت كذلك على ضرورة وضع نظام فعال للإبلاغ عن تنفيذ التدابير المتخذة في مجالي حقوق الأقليات وحقوق الإنسان والإشراف عليه.

عمان

[الأصل: بالعربية]
[١ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

ذكرت سلطنة عمان أن الإطار النظري للعولمة يدعو إلى عالم بلا حدود وزيادة التبادلات على الصعيد العالمي. ويشمل نموذج اقتصاد السوق الواسع الانتشار حرية حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، من جهة، وحماية الملكية الفكرية، من جهة أخرى. وقد تشكل حماية الملكية الفكرية عقبة أمام نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. وأكدت عمان أن النظام الاقتصادي الدولي الحالي ليس منصفا ولا متوازنا، إلا أن الحقوق المدنية والسياسية

تعززت في عصر العولمة. ويعزى ذلك أساسا إلى التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد نجم عن الشبكة العالمية للمنظمات غير الحكومية التي تروج لحقوق الإنسان إيجاد مجتمع مدني عالمي. وأكدت عمان على أهمية حق المرء في التمتع بثقافته ولغته ودينه. وفي هذا السياق، وُجِّه الانتباه إلى اختلال توازن قدرة البلدان على إنتاج ثقافتها ونشرها، وهو ما قد يعد تهديدا للهوية الثقافية الوطنية ويحول دون التمتع بالحقوق الثقافية.

وفي إشارة إلى انتشار الفقر على نطاق واسع، أكدت السلطنة أنه على الرغم من الفوائد التي يتوقع جنيها من العولمة، فإن عمليات التنمية لم تحقق نتائج في البلدان النامية. وترى عمان أن العولمة تُخضع القيم والحقوق الإنسانية إلى متطلبات السوق وتساهم في تدهور نظم الصحة العامة، وزيادة البطالة، وخصخصة المنافع العامة والمشتركة، واستغلال المرأة، والتوسع في الإنتاج الزراعي الموجه نحو التصدير على حساب الاحتياجات المحلية، والترويج للكائنات المحورة وراثيا، وتؤدي إلى تحولات في أسواق العمل تضعف عادةً الأمن الوظيفي والحماية الاجتماعية

ولأغراض التخفيف من الآثار السلبية للعولمة على حقوق الإنسان، دعت عمان المجتمع الدولي إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، والاعتراف بالتنوع الثقافي وتشجيع التسامح بين الثقافات في نفس الوقت. إذ ينبغي ضمان الترابط بين النُهج الوطنية والدولية الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية للتنمية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وشددت عمان على أهمية الاستراتيجيات الملائمة لمكافحة الفقر والجوع، وضمان التوزيع المنصف للدخل، ومجانية الحصول على التعليم والصحة، ومنع استغلال المرأة وحماية حقوقها، والحفاظ على القيم الأخلاقية. وأشارت السلطنة إلى ضرورة مراجعة النظام الدولي الراهن ونقده لضمان احترام مصالح الجميع. واختتمت عمان ردها بالإشارة إلى ضرورة اعتماد نهج جديد لحقوق الإنسان في ظل التحديات العالمية التي تفرضها الإجراءات التي تتخذها الدول والجهات الفاعلة من غير الدول على حد سواء.

غواتيمالا

[الأصل: بالإسبانية]
[٥ تموز/يوليه ٢٠١٠]

قدمت حكومة غواتيمالا في ردها معلومات مفصلة عن السياسات المعتمدة على كل من الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل تهيئة بيئة مواتية للتنمية والقضاء على الفقر عن طريق عقد التحالفات الاستراتيجية التي تعزز النمو الاقتصادي المنصف والمستدام بيئيا. وتشمل التدابير المتخذة على الصعيد الوطني استراتيجيات تتصدى للفقر وسوء التغذية

المزمن. وقد ازدادت حصة النفقات الاجتماعية من الإنفاق العام بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٩.

وفي إطار مكافحة الفقر وسوء التغذية المزمن، وضعت الحكومة سياسة للتنمية الاجتماعية، مع استراتيجية للتماسك الاجتماعي تهدف إلى التنسيق بين المؤسسات لتسهيل تدخلات الدولة على أساس الأولويات الجغرافية والمواضيعية. وتوضع الأولويات الجغرافية وفقا لمستوى الفقر المدقع في البلديات التي تحدد على خرائط الفقر. وتحدد الأولويات المواضيعية على أساس مؤشرات الرفاه الاجتماعي للمجتمع، من قبيل الصحة والتغذية والتعليم والمياه والصرف الصحي. ويتمثل الغرض الرئيسي في تحقيق مجتمع أكثر عدلا وشمولا، وإذ تسلم غوتيمالا بأن النمو الاقتصادي يمثل شرطا أساسيا لمكافحة الفقر، فقد ذكرت أن القضاء على الفقر لا يتوقف على السياسات الوطنية الملائمة على صعيد الاقتصاد الكلي فحسب، وإنما أيضا على السياسات العالمية، من خلال الاستفادة من قواعد التجارة المتعددة الأطراف وتدفقات رأس المال.

وفيما يتعلق بالأمن الغذائي، قدمت غواتيمالا في ردها معلومات عن النظام المؤسسي الذي يتألف من المؤسسات المسؤولة عن ضمان الأمن الغذائي والإنتاج الزراعي في البلد. ويتلقى هذا النظام الدعم أيضا من منظمات المجتمع المدني ومبادرات القطاع الخاص ووكالات التعاون الدولي. وتهدف الاستراتيجية الوطنية إلى الحد من سوء التغذية المزمن، الذي يؤثر على نصف عدد السكان، وكسر حلقة تعاقبه عبر الأجيال. وخلال أزمة الغذاء في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، قُدمت تغذية تكميلية للأسر التي كانت لديها حالة أو أكثر من حالات سوء التغذية الحاد. ويُحافظ على نفس مستوى الخدمات الموفرة في حالات الطوارئ في عام ٢٠١٠.

وشددت غواتيمالا على أهمية التكامل الإقليمي لمعالجة قضايا من قبيل مكافحة الفقر والأمن الغذائي والبيئة والاقتصاد والهجرة والكوارث الطبيعية. ويشكل هذا التكامل نموذج تنمية يصلح للتغلب على آثار الأزمة الاقتصادية العالمية، من خلال تشجيع التجارة؛ وحرية حركة البضائع والخدمات والأشخاص؛ والاستثمار المباشر الأجنبي؛ ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يوفر ظروفا مواتية لزيادة الاستثمارات ويولد فرص عمل.

وأكدت غواتيمالا أن دعم الدولة لمواطنيها في الخارج يعد من مهامها الأساسية. ويولى اهتمام خاص للدفاع عن حقوق الأفراد الضعفاء نتيجة افتقارهم إلى الوضع السليم للهجرة. وفي هذا السياق، تقدم قنصليات غواتيمالا في بعض البلدان خدمات مجانية للاتصال عبر الفيديو تسهل التواصل بين المهاجرين وأفراد أسرهم في غواتيمالا. وتتمثل إحدى

الممارسات الجيدة الأخرى في المساعدة المقدمة فيما يتعلق بإسداء المشورة القانونية إلى المهاجرين الغواتيماليين المحتجزين في الخارج لأسباب مختلفة والدفاع عنهم.

قطر

[الأصل: بالعربية]
[١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

تعكس مساهمة قطر آراء اللجنة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، وهي الهيئة المختصة بقضايا حقوق الإنسان. وتشير اللجنة إلى انكفاء عمليات اتخاذ القرار على الصعيد العالمي على نفسها، وأثر ذلك على التمتع بحقوق الإنسان والتخفيف من حدة الفقر والبنى الاجتماعية والهويات الوطنية. وذكرت اللجنة أن الآثار السلبية للعولمة في التمتع بحقوق الإنسان واضحة في مختلف المجالات. ويتعلق أحد هذه الآثار بأنشطة بعض الشركات عبر الوطنية التي تسعى إلى الحصول على اليد العاملة الرخيصة في جميع أرجاء العالم دون ضمان ظروف عمل لائقة، بما في ذلك استخدام العمال الأطفال. وقد أعاقت الأزمة المالية الأخيرة، التي وقعت نتيجة للعولمة الاقتصادية المتصلة بالأنظمة المصرفية، وكذلك بالتجارة وتدفقات رأس المال، جهود التنمية، وأثرت بشدة بالتالي على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما القضاء على الفقر. وذكرت اللجنة كذلك أن التوزيع غير المتكافئ لمنافع العولمة على الصعيدين المحلي والدولي معا، ساهم في ظهور الجماعات المتطرفة. وللعولمة الثقافية والاجتماعية كذلك تأثير سلبي على الهوية الثقافية المحلية، عبر نشر مختلف أنماط الاستهلاك على حساب القيم الأخلاقية المحلية، ولا سيما في أوساط جيل الشباب.

وفي السياق الاقتصادي، أشارت اللجنة إلى أنه لا بد من تمكين البلدان النامية بغية تحسين الاستفادة من مواردها البشرية، ولا سيما فئة الشباب من السكان، من خلال تعزيز برامج القضاء على الفقر على الصعد المحلي والوطني والعالمي. وعلاوة على ذلك، ثمة حاجة إلى مراجعة المبادئ الأخلاقية المتصلة بتنظيم النظام المصرفي. وشددت اللجنة على أهمية السياسات التي تطرح الاستثمار في القطاع الزراعي في البلدان النامية كبديل للاستثمار في صناعة البناء. وشجعت على إنشاء نقابات ومنظمات عمالية في البلدان التي لا تزال تفتقر إلى هذه الكيانات. وثمة حاجة إلى تغيير أنماط الاستهلاك، ولا سيما في البلدان المنتجة للنفط، من خلال فرض ضرائب تصاعدية على بضائع محددة وفقا لمعايير صحية وبيئية.

وفي السياق السياسي، أكدت اللجنة أن الدعوة إلى اتباع نهج ديمقراطي تقتضي احترام جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك حق جميع الشعوب في السيادة الكاملة على مواردها الطبيعية، وأبرزت مبادئ النزاهة والحياد والموضوعية في إطار منظومة الأمم المتحدة.

وفي السياق الاجتماعي، شددت اللجنة على الحاجة إلى مجتمع مدني فعال في البلدان النامية من أجل مواجهة الآثار السلبية للعولمة. وأكدت أيضا على ضرورة إصلاح التشريعات الوطنية من أجل ضمان تحقيق العدالة الاجتماعية.

وفيما يتعلق بالسياق الثقافي، شددت اللجنة على أهمية اللغات الوطنية في معالجة الآثار السلبية للعولمة على الثقافات المحلية. وفي هذا السياق، يتسم إدماج اللغات الوطنية في جميع مراحل التعليم بأهمية بالغة. وأكدت اللجنة على أهمية المراعاة الكاملة لحرية الرأي والتعبير في منع الهيمنة الثقافية لجماعات معينة على جما عات أخرى.

كولومبيا

[الأصل: بالإسبانية]
[٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

أكدت حكومة كولومبيا على أن بناء مجتمع أكثر عدلا يشكل أحد الأركان الأساسية للسياسات الإنمائية في البلد. ونتيجة للأزمة الاقتصادية في أواخر التسعينات من القرن الماضي، أدركت كولومبيا ضرورة تنفيذ السياسات التي من شأنها أن تسهم في إقامة مجتمع عادل يسع الجميع. ومنذ عام ٢٠٠٢، وجهت الحكومة اهتمامها إلى زيادة الكفاءة، وتحسين توجيه النفقات الاجتماعية بحيث تصل الموارد إلى من هم أشد حاجة إليها، وإلى تعزيز نظام الحماية الاجتماعية.

وأشارت كولومبيا في ردها إلى الدعم المقدم إلى الذين يعانون من الفقر والاتجار بالمخدرات والعنف من الأفراد والجماعات، من خلال تنفيذ استراتيجية للتعاون الدولي تجمع بين القدرات المؤسسية والتضامن مع الجهات الدولية الفاعلة. وتهدف الدولة إلى ضمان تمتع جميع المشردين وضحايا العنف بالحقوق فعليا. وقد حددت كولومبيا المشاكل الرئيسية المرتبطة بالعولمة في استمرار العنف والتشريد؛ وازدياد الفقر والضعف؛ وتغير البيئة والمناخ.

وفيما يتعلق باستمرار العنف والتشريد، ذكرت كولومبيا أن التشريد القسري وانتهاك حقوق السكان المدنيين نتيجة استخدام العنف يتغذيان جزئيا على بعض ظواهر النظام العالمي، من قبيل الاتجار بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة والتعاون بين الجماعات المسلحة غير المشروعة من شتى مناطق العالم. وتضاف إلى هذه العوامل الظروف الاجتماعية والسياسية المحلية، المتمثلة في الاستبعاد وعدم المساواة والفقر، التي تحددها الديناميات المحلية والعالمية. وإدراكا منها لهذا الوضع، اعتمدت كولومبيا سلسلة من التدابير التي شرحتها بالتفصيل في ردها. وتهدف هذه التدابير إلى إعادة إدماج المشردين في المجتمع،

والتخفيف من آثار العنف، وتقديم الدعم لضحايا العنف والمشردين وجبر أضرارهم من أجل استعادة حقوقهم المنتهكة.

وفيما يتعلق بازدياد الفقر والضعف، يوجز رد كولومبيا الاستراتيجيات التي تنفذ لمكافحة هذه الظواهر والحد من تأثيرها على المشردين والفقراء. وتواصل العمل بهذه السياسات وجرى تعزيزها خلال الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، مما أفضى إلى نشوء سياسات اجتماعية معاكسة للدورات الاقتصادية. وأشارت كولومبيا إلى التقدم المحرز في مجالات التخفيف من حدة الفقر والصحة والتعليم والعمالة، الذي يتضح من نجاح البرامج الاجتماعية.

وفيما يتعلق بالبيئة وتغير المناخ، أشارت كولومبيا إلى مختلف العوامل الوطنية والدولية التي تؤثر سلبا في التنوع البيولوجي، وأكدت على زراعة المحاصيل غير المشروعة على وجه التحديد. ويقدم رد كولومبيا تفاصيل استراتيجيات مكافحة زراعة هذه المحاصيل على الصعيد الوطني. وذكرت كولومبيا أن هذه الظاهرة تحتاج إلى المعالجة على الصعيد العالمي أيضا.

وإذ تدرك كولومبيا أن احتياجات البلد تتطلب حلولا عالمية ووطنية على حد سواء، فهي تسعى إلى تعبئة الجهود من أجل التعاون الدولي في ما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، ومكافحة المخدرات، وحماية البيئة، والمصالحة والحوكمة، بما يتماشى مع إعلان باريس بشأن فعالية المعونة. وتشمل الإجراءات المتوخاة في إطار التعاون الدولي، من بين أمور أخرى، تعزيز الدور الاجتماعي للدولة، وسيادة القانون وحقوق الإنسان؛ والتنمية ومبادرات السلام؛ وإعادة إدماج المشردين على أساس حقوق الإنسان الخاصة بهم.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

أكدت حكومة المكسيك أن الانفتاح الكامل على الرقابة الدولية والمشاركة التامة في النظام الدولي لحقوق الإنسان والتعاون مع الآليات الإقليمية والعالمية على حد سواء قد ترجم إلى أداة قيمة لفرض تغييرات هيكلية داخلية. وتنطوي العولمة على إمكانية رفع مستويات الدخل في جميع البلدان والمساهمة في بناء مجتمعات أكثر عدلا وإنصافا. غير أن فوائدها لم توزع بالتساوي. وقد أسهم عدم وجود ترابط بين التجارة الدولية والنظم المالية، وبين الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والالتزامات الدولية في الوصول إلى هذه النتيجة. ويتمثل

التحدي الحالي الذي يواجه المجتمع الدولي كفالة أن تفيد العولمة الجميع، وأن تتحول إلى مصدر إثراء للجميع. ولا يمكن تحقيق الازدهار والاستقرار العالميين إلا من خلال اقتصاد عالمي أقوى وأكثر إنصافا، بحيث تصبح الاقتصادات النامية أكثر مرونة وأقل ضعفا في مواجهة الانتكاسات الاقتصادية. وأشارت المكسيك إلى وجوب أن تكون العولمة عادلة وشاملة ومحكومة بالديمقراطية، وأن تنطوي على بعد اجتماعي قوي يستند إلى القيم المشتركة عالميا وإلى احترام حقوق الإنسان وكرامة جميع الأشخاص.

وأوجز الرد الوارد من المكسيك السياسات الاجتماعية التي تنفذ من أجل مكافحة الفقر والجوع وتعزيز تنمية القدرات وتحسين مستويات معيشة السكان الأشد فقرا، من خلال تحقيق المساواة في الفرص. وأمكن تحقيق الإنجازات في هذا السياق بفضل الاستقرار الاقتصادي وقوة المؤسسات والديمقراطية، من جهة، وتأثير السياسات العامة القائمة على التنمية المستدامة، من جهة أخرى. وفيما يتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية الدولية، أكدت المكسيك على ضرورة فرض الرقابة على المراكز والأدوات والوكالات المالية الرئيسية والإشراف عليها، وكذلك ضمان امتثال جميع الاختصاصات المالية والمراكز المالية لمعايير الشفافية والقواعد التنظيمية. وأشارت المكسيك إلى التدابير التي اتخذت لتحفيز النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية، وتعزيز نمو الائتمانات، وضمان الأداء الوافي للأسواق المالية. وفيما يختص بتمويل التنمية، أشارت المكسيك إلى إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية الذي وجه نداء عاجلا للحفاظ على الالتزامات المتعلقة بتقديم المعونة الإنمائية على الرغم من عدم استقرار الاقتصاد العالمي، ولوضع التدابير اللازمة لتنفيذ توافق آراء مونتيري بشكل كامل وفعال وفي الوقت المناسب.

وذكرت المكسيك أن الأمن الغذائي يمثل أولوية في جدول الأعمال الدولي، وأعربت عن عدم موافقتها على مفهوم السيادة الغذائية. إذ أن استخدام تعبير السيادة الغذائية قد يحدث خلافا بين البلدان، نظرا إلى أن هذا المفهوم ينطوي على فكرة السيطرة على الصادرات بغية ضمان الإمدادات المحلية في سياق أزمة الغذاء العالمية. وتقع على المجتمع الدولي مسؤولية ضمان وتسهيل الحصول على الغذاء بأسعار معقولة في إطار التجارة الحرة.

وذكرت المكسيك أنها تولي الأولوية للتعاون الإقليمي، وأن هناك ضرورة أيضا إلى تحقيق التكامل والتعاون بين المنظمات الدولية والإقليمية بغية تجنب الازدواجية في العمل وتفادي تحويل الموارد عن وجهتها الأصلية. وشددت المكسيك على أهمية التماسك داخل النظام الدولي لإحداث تأثير كبير في البلدان النامية.

موريشيوس

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

ذكرت حكومة موريشيوس أن لديها سجلا حافلا في مجال التنمية البشرية، حيث بلغ مؤشر دليل التنمية البشرية ٠,٨٠٠ وفقا لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩. وقد أحرزت موريشيوس تقدما كبيرا نحو تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية. وتوفر الحكومة التعليم الابتدائي الإلزامي والمجاني والرعاية الصحية الشاملة. وتقدر نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع بأقل من ١ في المائة استنادا إلى الدراسات الاستقصائية لميزانية الأسر المعيشية وخط الفقر الذي حدده البنك الدولي بدولار واحد في اليوم. ويقدم الرد الوارد من موريشيوس معلومات عن البرامج التي يجري تنفيذها حاليا للقضاء على الفقر وزيادة الفرص المتاحة للفقراء. وقد أنشئت لجنة خاصة للقضاء على الفقر المطلق تتألف من جميع الجهات صاحبة المصلحة، وهي القطاع العام، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، للنظر في الاحتياجات الخاصة للفقراء وتقديم المساعدة العاجلة ومد يد العون للأطفال والعاطلين عن العمل. وأشارت موريشيوس إلى أنها تتوقع أن يغطي القطاع الخاص نسبة ٣٠ في المائة من التكاليف في إطار برنامج المسؤولية الاجتماعية للشركات.

وأكدت موريشيوس أن أحد أكثر الإنجازات نجاحا فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية هو مجال تعميم التعليم الابتدائي. وقد تحقق هذا الهدف بوصول نسبة الالتحاق إلى ما يقارب ١٠٠ في المائة في التعليم الابتدائي ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة إلى ما يقارب ٩٥ في المائة للفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة. وأوضحت موريشيوس أن العوامل الرئيسية الدافعة للنجاح تشمل وضع تشريعات تمكينية، واتخاذ مبادرات ملائمة في مجال السياسات، وتقديم الدعم للميزانية، وتوفير مرافق البنية الأساسية. وينص قانون التعليم لعام ١٩٩٣ على أنه يجب إلزاميا على الوالدين إرسال أطفالهما إلى المدارس الابتدائية، وعلى معاقبة المخالفين بالغرامة والسجن. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، أصبح التعليم مجانيا وإلزاميا للجميع حتى سن ١٦ سنة، مع إدخال نظام التعليم المدرسي الإلزامي لمدة ١١ سنة. وقد ازدادت إمكانية الحصول على التعليم نتيجة لزيادة مرافق البنية الأساسية واتخاذ تدابير أخرى. وعلاوة على ذلك، يكفل برنامج القضاء على الفقر المطلق التحاق جميع الأطفال الفقراء الذين تقل أعمارهم عن سن الالتحاق بالمدارس الابتدائية، وتوفير وجبة غداء حسنة لهم، وأن يتلقى آباؤهم تدريبا يساعدهم على إيجاد عمل لائق ذي دخل مستدام. وعلى الرغم من التقدم

الكبير المحرز، يعاني نظام التعليم الابتدائي بعض أوجه القصور، مثل ارتفاع معدل الانقطاع عن الدراسة، ومحدودية المناهج الدراسية، واستخدام اللغات الأجنبية وسيلة للتعليم.

وفيما يتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، أشارت موريشيوس إلى عدم وجود فوارق بين الجنسين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي. لكن لا يزال هناك انخفاض نسبي في حصة النساء من الوظائف المأجورة في القطاع غير الزراعي (٣٦,٧ في المائة في عام ٢٠٠٨) ونسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمان (١٧,١ في المائة في عام ٢٠٠٩). وأعربت موريشيوس عن قلقها من أن معدل البطالة لدى الإناث، الذي بلغ ١٢,٣ في المائة في عام ٢٠٠٩، يتجاوز ثلاثة أمثال معدل البطالة لدى الذكور، الذي بلغ ٤,٤ في المائة في عام ٢٠٠٩. ويهدف برنامج التمكين الاقتصادي إلى توسيع الفرص المتاحة للمرأة وزيادة مشاركتها في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.

ويشير الرد المقدم من موريشيوس إلى التحديات التي يواجهها البلد في مناح أخرى من الأهداف الإنمائية للألفية، من قبيل الحد من وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأمهات، وتحقيق الاستدامة البيئية. وفيما يتعلق بتحقيق الاستدامة البيئية، انخفضت نسبة مساحة الأراضي التي تغطيها الغابات من ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٥ في المائة في عام ٢٠٠٨. وفيما يختص بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ازداد معدل الانتشار خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩. وتتعامل الحكومة مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز باعتباره مسألة ذات أولوية وتعمل على اتخاذ تدابير وقائية وتنظم حملات توعية لحماية السكان بصفة عامة، مع التركيز على الفئات الضعيفة بشكل خاص. ومن التحديات الأخرى ازدياد عجز الميزانية والدين بسبب الأزمة المالية. وسيؤدي انتهاج سياسة مالية متشددة لمعالجة الدين العام المرتفع أصلا إلى الضغط على النفقات العامة. وينبغي التحفظ لهذه التطورات لأنها قد تزيد من تأخير التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وذكرت موريشيوس أن المعوقات المتأصلة الناتجة عن كونها دولة جزرية صغيرة نامية، تشمل محدودية الموارد وبعد الموقع وصغر الأسواق المحلية والضعف في مواجهة الكوارث الطبيعية. وقد أصابت الصدمات العالمية من قبيل أزمتي الغذاء والطاقة والأزمة المالية الدول الجزرية الصغيرة النامية بأضرار بالغة. وبغية التغلب على هذه التحديات، اقترحت موريشيوس وضع واستحداث أدوات تمويل مبتكرة جديدة، ودعت المؤسسات الإنمائية الدولية والمجتمع الدولي إلى المزيد من الإقدام على مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والاندماج في الاقتصاد العالمي بشكل أفضل. ومن شأن اتباع نهج الوصفات الجاهزة لمواجهة تحديات التنمية أن يزيد من تهميش

الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تستحق معاملة خاصة وتحتاج إلى الاعتراف بأنها مجموعة من البلدان التي لديها خصوصيات مميزة.

ثالثا – الردود الواردة من منظمات الأمم المتحدة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٣ – توفر التنمية البشرية، بتركيزها على تطوير واستخدام القدرات المؤسسية والبشرية، السياق الضروري لعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تسخير العولمة لصالح الناس وتمتعهم بجميع حقوق الإنسان. وتتجلى إحدى السمات ذات الأهمية الخاصة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الرؤية التي يتبناها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهي أن الحقوق المدنية والسياسية تتسم بذات الأهمية البالغة التي تتسم بها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيما يختص بالحفاظ على كرامة الحياة. فالفقر ظاهرة متعددة الأبعاد لا تنطوي على الحرمان من الدخل فحسب، بل وأيضا على انعدام إمكانية الاستفادة من الخدمات، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية. وعندما تتقدم التنمية البشرية وحقوق الإنسان سويا، يعزز كل منهما الآخر، مما يؤدي إلى النهوض بقدرات الناس وحماية حقوقهم وحرياتهم الأساسية.

٤ – ورحب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتأكيد الجمعية العامة من جديد في قرارها ١٦٠/٦٤، الالتزام بتهيئة بيئة مواتية لتحقيق التنمية والقضاء على الفقر على الصعيدين الوطني والعالمي. وينعكس هذا الالتزام في أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عدد من المجالات، من بينها، الحوكمة والتنمية الشاملة والعولمة الشاملة والحصول على الطاقة وتعزيز القدرات للتعامل مع تغير المناخ والهجرة والتنمية، وذلك بغية تعزيز العولمة العادلة، والتنمية المستدامة، والإدارة الاقتصادية العالمية ذات الطابع الديمقراطي.

٥ – وفيما يتعلق بالحكم الديمقراطي، شكلت حقوق الإنسان خلفية برنامج الحوكمة الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي وجه الانتباه إلى المساءلة عن إيصال منافع التنمية إلى جميع الناس، وأضفى الشرعية القانونية والأخلاقية، فضلا عن حس العدالة الاجتماعية، على أهداف التنمية البشرية. وتكتسب هذه الولاية مزيدا من الشرعية من خلال التزام الحكومات بالمعايير المتفق عليها دوليا، من قبيل الإعلان بشأن الحق في التنمية لعام ١٩٨٦ وإعلان الألفية، اللذان يشيران ضمنا إلى الديمقراطية والحكم الرشيد. ويعزز نهج الحكم الديمقراطي المشاركة والمساءلة من خلال التركيز على حقوق واحتياجات الفئات الأكثر حرمانا وتهميشا.

٦ - وينفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نهجه المتمثل في إعمال حقوق الإنسان من أجل التنمية في أكثر من ١٠٠ بلد، من خلال إسداء المشورة في مجال السياسات وتقديم الدعم التقني وتنمية القدرات وإدارة المعارف. ويدعم البرنامج الجهود التي تبذلها البلدان من أجل إدماج مبادئ حقوق الإنسان، مثل عدم التمييز والمشاركة والمساءلة، في الأطر التي تتناول التنمية والفقر، ومن أجل تقوية الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويضمن البرنامج، في إطار نهج التنمية الشاملة الذي يعتمده، مشاركة الشعوب الأصلية وتعزيز دور الأقليات المهمشة في عملية التنمية. ويدعم البرنامج الإنمائي المجتمع المدني في مجال رصد السياسات والبرامج العامة. ويشمل عمله في مجال الحكم الديمقراطي أيضا تعزيز القدرات والمؤسسات الوطنية من أجل تنفيذ مبادرات مكافحة الفساد. ويشجع البرنامج الإنمائي لجوء الجميع إلى نظم العدالة غير الرسمية التي تتسم بالنزاهة وبإمكانية الوصول إليها مع التركيز على تمكين الفقراء والمهمشين من التماس وسائل الانتصاف والحصول عليها.

٧ - أما فيما يتعلق بالعولمة الشاملة، فإن البرنامج الإنمائي يدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية للاستفادة من إمكانات العولمة من أجل محاربة الفقر وتحسين مستوى المعيشة. ففي حين أن للعولمة قدرة على النهوض بالتنمية البشرية من خلال إيجاد فرص العمل وتمكين البلدان النامية من الحصول على التكنولوجيات الجديدة، إلا أنها لم ترفع الإيرادات بالسرعة التي كانت متوقعة في غالبية البلدان النامية. وبصورة خاصة، كشفت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الأخيرة عن مواطن الضعف. ومن أجل جني أقصى فوائد ممكنة من العولمة، يعمل البرنامج الإنمائي على تعزيز فهم كيفية تأثر البلدان النامية بسياسات المجتمع الدولي في مجالات من قبيل تدفقات الموارد المالية والتجارة الدولية. ويشمل ذلك تعزيز القدرات على التفاوض وإدارة التمويل الإنمائي، وزيادة القدرة التنافسية وفوائد التنمية البشرية في مجال التجارة.

٨ - وفي هذا الصدد، شجع البرنامج الإنمائي بناء القدرات التجارية، من خلال دعم البرامج القطرية والعمل بشكل وثيق مع البلدان النامية، والشركاء الإنمائيين، والوكالات، والمؤسسات المالية الدولية، بما فيها المصارف الإقليمية، في مبادرة المعونة من أجل التجارة والإطار المتكامل المعزز لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نموا. وأجرى البرنامج الإنمائي أيضا بحوثا متصلة بالسياسات خاصة بفرادى البلدان وأخرى ذات طابع عالمي، بشأن سبل تحسين الاستفادة من التمويل المستدام لأغراض التنمية، وكذلك بشأن القدرة على تحمل الدين والتمويل المبتكر.

٩ - ويواصل البرنامج الإنمائي جهوده الرامية إلى إشراك القطاع الخاص بصفة شريك فعال في التنمية البشرية. والبرنامج شريك رئيسي في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة. وهو يدعم وييسر عمل الشبكات القطرية المحلية للاتفاق العالمي التي تجمع بين المؤسسات التجارية المحلية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والحكومات، لمناقشة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة ومعايير العمل وتدابير مكافحة الفساد والتنمية. ويستضيف البرنامج الإنمائي أمانة مبادرة ''دعوة المؤسسات التجارية إلى العمل''، ويدعم مبادرة ''تنمية الأسواق الشاملة''.

١٠ - وتهدد الآثار الناجمة عن تغير المناخ طائفة من حقوق الإنسان، من قبيل الحق في الماء والغذاء. والأسر المعيشية الفقيرة هي الأكثر ضعفا، لأنها الأقل قدرة على التعافي من الضغوط المناخية. وعلاوة على ذلك، يعتمد نموها الاقتصادي اعتمادا كبيرا على قطاعات شديدة التأثر بالمناخ. وفيما يتعلق بالروابط بين الجنسانية وتغير المناخ، يعتمد كثير من الجماعات الفقيرة على المرأة في إنتاج الغذاء. وهي قد تضطر إلى قطع مسافات أطول من أجل جمع الطعام وجلب المياه، بجانب بناء السدات الترابية لدرء الفيضانات، والقيام بمزيد من الأعمال غير الزراعية للتخفيف من المخاطر المناخية والتكيف معها. وتوسع هذه التنازلات نطاق عدم المساواة في سياق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

١١ - وتؤثر إمكانية الحصول على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة تأثيرا مباشرا في الإيرادات والمساواة بين الجنسين والصحة والتعليم والاستدامة البيئية. وتتسم أنماط استهلاك الطاقة، كما ونوعا على حد سواء، من حيث إمكانية الحصول عليها، بأنها غير متكافئة إلى حد كبير بين جانبي فجوة التنمية - الشمال والجنوب، والأغنياء والفقراء، والحضر والريف، والرجال والنساء. وفي هذا المجال، يقود البرنامج الإنمائي الجهود الرامية إلى توسيع نطاق إمكانية الحصول على الطاقة ليشمل ١,٥ مليار شخص يعيشون دون كهرباء و ٣ مليارات شخص لا يزالون يعتمدون على وقود الكتلة الأحيائية التقليدي والفحم. ويعوق عدم تكافؤ الحصول على خدمات الطاقة الحديثة التنمية البشرية بشكل مباشر أو غير مباشر، مما يؤدي إلى الحرمان من حقوق الإنسان، من قبيل الحق في الغذاء والصحة والمأوى وظروف العمل اللائقة، ويؤثر بصفة خاصة على النساء والأطفال. وتحصد الوفاة المبكرة أرواح أكثر من مليوني شخص سنويا، معظمهم من النساء والأطفال، بسبب تلوث الهواء في الأماكن المغلقة من جراء استخدام الكتلة الأحيائية الصلبة لأغراض الطهي والتدفئة. ويستجيب البرنامج الإنمائي لهذه التحديات من خلال تعميم إمكانية الحصول على الطاقة في استراتيجيات التنمية، وتعبئة التمويل اللازم لتقديم الخدمات وتعزيزها.

١٢ - أما فيما يتعلق بالهجرة والتنمية، فقد عمل البرنامج من أجل إنشاء إطار أساسي لتقديم الدعم الاستشاري للحكومات التي تظهر استعدادها للاستجابة لقضية الهجرة في سياق استراتيجيات التنمية الوطنية التي تعتمدها. ويقود البرنامج الإنمائي أيضا الجهود المبذولة في سبيل تنفيذ المبادرة المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بشأن الهجرة والتنمية، في شراكة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الدولية، التي تدعم التعاون بين أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص وتنمية قدرات المجتمع المدني والمؤسسات المحلية.

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

١٣ - قدمت المنظمة العالمية للملكية الفكرية معلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها من أجل تعزيز العولمة العادلة والتنمية المستدامة. وأعربت المنظمة عن التزامها بضمان استفادة جميع البلدان من الملكية الفكرية في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويتمثل أحد الأهداف الاستراتيجية للمنظمة في تمكين البلدان النامية وأقل البلدان نموا في مجال استخدام نظام الملكية الفكرية بطريقة مستنيرة وفعالة. ويتطلب ذلك التصدي لتحديات كفالة اتساق سياسات الملكية الفكرية مع مجالات من قبيل تشجيع الابتكار وتنظيم الأسواق والصحة والتجارة والبيئة والأمن الغذائي وإمكانية الحصول على المعرفة؛ بجانب إنشاء الأطر التشريعية والتنظيمية المناسبة؛ والبنية الأساسية التقنية؛ وتوفير القدرات البشرية من أجل المشاركة في التعاون المتنامي في مجال إنتاج المعارف واستخدامها.

١٤ - وفي الإطار العام لتيسير استخدام الملكية الفكرية لأغراض التنمية، تتركز أنشطة المنظمة في مجال المساعدة التقنية في (أ) تنمية الاستراتيجيات الوطنية المعنية بالفكر والابتكار، من خلال مجموعة متعددة التخصصات من عناصر السياسة العامة وخطط العمل الموصى بها لتعزيز الأداء في مجال الابتكار؛ (ب) تقديم المساعدة في إنشاء إطار تنظيمي ذي توجه إنمائي في شكل تشريعات وسياسات؛ (ج) تطوير الهياكل الأساسية المؤسسية والتقنية؛ (د) بناء القدرات. وفي هذا السياق، ما برحت المنظمة تقدم المشورة القانونية، وتنظم ببعثات استشارية وتوعوية بشأن قوانين الملكية الفكرية، وتعقد حلقات دراسية وحلقات عمل وطنية وإقليمية ودولية عن أوجه المرونة والسياسات العامة في مجال براءات الاختراع.

١٥ - وفي مجال نقل الابتكارات والتكنولوجيا، يستند عمل المنظمة، فيما يتصل بتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات، إلى التطبيق العملي لأنظمة الملكية الفكرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويشمل هذا العمل تقديم المساعدة التقنية في إجراء مراجعة الحسابات الوطنية في مجال الملكية الفكرية في إطار أهداف التنمية الوطنية؛ وإسداء المشورة

التقنية وبناء القدرات في مجال إنشاء وتعزيز إدارة الملكية الفكرية والبنية التحتية لدعم الابتكار؛ والتدريب المهني.

١٦ - وتشكل خطة التنمية في المنظمة مبادرة هامة تبشر بزوال المعوقات التي تواجه استخدام نظام الملكية الفكرية، وتملك القدرة على إدخال تغييرات كبيرة من خلال إدماج البعد الإنمائي في النظام، الذي يستطيع عندئذ أداء دور عامل مساعد على إدخال تحسينات في مجال نقل الابتكار والإبداع ونقل التكنولوجيا. وتشمل توصيات خطة التنمية عناصر مختلفة، تشمل أبعاد حقوق الإنسان. وتتخذ المنظمة نهجا قائما على المشاريع في تنفيذ هذه التوصيات. ويتمثل القصد من مشاريع عديدة وافقت عليها الدول الأعضاء، في أن تكون عاملا مساعدا في التنمية من خلال بناء القدرات في مجال استخدام المعلومات المناسبة الخاصة بكل نوع من أنواع التكنولوجيا، وتطوير أدوات للحصول على المعلومات المتعلقة ببراءات الاختراع في البلدان النامية وأقل البلدان نموا.

١٧ - و ثمة قضايا في صلب إعلان الأهداف الإنمائية للألفية تتعلق بالتنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان وتعزيزها. ولذلك فإن حقوق الإنسان أضحت مرتبطة بشكل وثيق بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويشكل الحصول على الأدوية وتحقيق الأهداف ٤ و ٥ و ٦ و ٨ جوهر نظام الملكية الفكرية الموجه نحو التنمية الذي تسعى المنظمة جاهدة إلى تعزيزه. ويستطيع نظام الملكية الفكرية، ولا سيما نظام براءات الاختراع، القيام بدور إيجابي في خفض تكاليف العقاقير الأساسية وتوفير القاعدة التقنية للبلدان لإنتاج الأدوية التي تكون في حاجة ماسة إليها.

١٨ - وتتناول مختلف توصيات خطة التنمية مسألة القدرة الوطنية والإقليمية على التعامل مع شواغل السياسات العامة من قبيل الصحة العامة، في إطار نظام الملكية الفكرية وبراءات الاختراع بوجه خاص. وتتيح مبادرات المنظمة في هذا المجال وحصول البلدان على ملايين البيانات العلمية والتقنية التي يمكن أن تساعد في صياغة سياسات وبرامج سليمة وشاملة في مجال الصحة العامة.

١٩ - وتساهم المنظمة مساهمة فعالة في مناقشة السياسات العامة الدولية بشأن الملكية الفكرية والصحة العامة، وتيسير تبادل البيانات والخبرات الواقعية ومدخلات السياسات العامة، من خلال التعاون مع المنظمات الدولية، مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومع المنظمات الإقليمية والوطنية، وكذلك مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية. ويشكل ذلك جانبا هاما من جوانب الحصول على الأدوية، ويشجع نظم الابتكار المفتوحة في مجال الصحة العامة.

ويشمل ذلك المشاركة الفعالة مع منظمة الصحة العالمية في مجال وضع وتنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل العالميتين بشأن الصحة العامة والابتكار والملكية الفكرية.

٢٠ - وفيما يتعلق بتغير المناخ، تعمل المنظمة من أجل تيسير نقل التكنولوجيات الملائمة ذات الصلة بتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها، وتيسير الحصول عليها. وتشارك المنظمة في عدد من المحافل العالمية المعنية بالسياسات، التي تهدف إلى إيجاد سبل تمكن من استخدام الملكية الفكرية للتعجيل بالاستثمار في الحلول المبتكرة ونقلها ونشرها.

منظمة التجارة العالمية

٢١ - أكدت منظمة التجارة العالمية أهمية قيم الشفافية والاتساق والإنصاف باعتبارها القوى المحركة لنظام التجارة المتعدد الأطراف، مثلما هو شأنها فيما يتعلق بآليات حقوق الإنسان. ويمكن لفتح باب التجارة الدولية أن يؤدي إلى النمو والتنمية، مما يولد الكفاءة اللازمة لرفع مستويات المعيشة، وأن يسهم بالتالي في التنفيذ الفعلي للحقوق المعلنة ويفترض في ذلك أن تكون القواعد القائمة ذات طبيعة عالمية وعادلة ومعبرة عن كل الجهات التي تتقيد بها. ولا تتقيد مجموعة القواعد والاتفاقات التي تشكل مجتمعة نظام التجارة المتعدد الأطراف الحالي تقيدا تاما بالشرط المذكور آنفا، كما أنها لا تعكس تماما الطبيعة الدينامية المتغيرة لمنظمة التجارة العالمية والمطالب التي تواجهها في عالم اليوم الذي تسوده العولمة. ولا تزال الحاجة إلى المراجعة والتغيير هي أهم الأسباب التي دفعت أعضاء المنظمة إلى تنظيم جولة مفاوضات الدوحة في عام ٢٠٠١. وتمثلت أقوى العوامل الدافعة لهذه القناعة في تغيير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والحاجة المشتركة إلى مواجهة تحديات التنمية والفقر التي تهيمن على البرنامج الإنمائي الدولي.

٢٢ - وفي عام ٢٠٠١، أزمعت الدول الأعضاء في المنظمة مواصلة عملية الإصلاح وتحرير السياسات التجارية، من أجل كفالة استمرار اضطلاع النظام بدوره كاملا في تعزيز الانتعاش والنمو والتنمية. وسعت الدول إلى وضع احتياجات ومصالح البلدان النامية وأقل البلدان نموا في صميم نظام منظمة التجارة العالمية وإلى تكييف وإصلاح نظام التجارة المتعدد الأطراف ووظائفها، بحيث تحصل غالبية أعضاء هذا النظام على حصة أكبر من منافع نمو التجارة العالمية تتناسب مع احتياجاتها الاقتصادية والإنمائية.

٢٣ - وينعكس هذا التغيير في الاتجاه في العمليات اليومية للمنظمة، وكذلك في المواقف التفاوضية لأعضائها. ومن الأمثلة على الدور المركزي الذي تؤديه التنمية في عمليات المنظمة، كفالة إمكانية الوصول إلى الأسواق، وإصلاح القواعد لصالح البلدان النامية، وبناء البرامج المستدامة القائمة على الطلب في مجالي المساعدة التقنية وبناء القدرات. ولا يزال هناك

الكثير مما ينبغي عمله من أجل النهوض بموقف الدول الأكثر فقرا، وينعكس ذلك بوضوح في الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، مما يجعل منظمة التجارة العالمية ونظام التجارة الذي تمثله جزءا لا يتجزأ من شراكة عالمية تتزايد الحاجة إليها من أجل التنمية.

٢٤ - ولا تزال الأزمة الاقتصادية والمالية تشكل تهديدا لاستقرار نظام التجارة في الأجل الطويل. ويصعب الوصول إلى النهاية الناجحة التي طال انتظارها لمفاوضات الدوحة ما دام عدم الاستقرار الاقتصادي سائدا. ونظرا للأثر السلبي الواضح الذي خلفته الأزمة في الاقتصادات الفقيرة، يتعين على المجتمع الدولي أن يعمل مجتمعا لمساعدة أقل البلدان نموا في إيجاد هامش مريح لاستيعاب هذا الأثر. ولا يملك العديد من البلدان النامية الوسائل اللازمة للاستفادة من مجموعات الحوافز المالية في إعادة تنشيط اقتصاداتها، كما لا يملك الموارد اللازمة لتحقيق الاستقرار في قطاعي الزراعة والتجارة من أجل تجاوز الأزمة بسلام. وأثرت الأزمة أيضا في توافر السيولة، ومن ثم في عرض الائتمانات التجارية بكميات كافية وفوائد معقولة. ولا تزال هناك حاجة للتصدي للفجوة في تمويل التجارة، كما يلزم المزيد من العمل لكفالة استقرار القدرات الإنتاجية وشبكات الهياكل الأساسية في الأجل الطويل في البلدان النامية.

٢٥ - وعلى مر السنين، أسهم الانفتاح التجاري إسهاما كبيرا في تعزيز مشاركة البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. فقد تضاعفت صادراتها تقريبا بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٨، بينما زادت الصادرات العالمية بنسبة ٥٠ في المائة وفقا لتقديرات أمانة منظمة التجارة العالمية. ويتعرض هذا النمو المطرد للخطر جراء الأزمة المالية والاقتصادية، ولا يمكن تلافي هذا الخطر إلا إذا واصل الاقتصاد العالمي التقدم في مسيرة انتعاشه وخرج من الكساد. وثمة دور هام يتعين على التجارة والاستثمار الاضطلاع به في ترسيخ الانتعاش الاقتصادي من خلال إيجاد فرص العمل وتخفيف حدة الفقر. وسلّطت المنظمة الضوء على الخطر الراهن المتمثل في سياسة الحماية الجمركية وفرض القيود، وذكرت أن البلدان تقاوم الضغوط التي تمارس من أجل استخدام سياسة الحماية الجمركية في التجارة وفرض قيود على الاستثمار في أوقات الانكماش الاقتصادي. وعلى الرغم من أن أحدث تقرير للمنظمة يبين أن عدد التدابير المقيدة للتجارة ونطاق شمولها آخذان بالانحسار، هناك خطر من تراكم التدابير التي اتخذت منذ بداية الأزمة، حيث يبدو أن وتيرة إزالتها بطيئة نسبيا.

٢٦ - وبالنظر إلى الدور المحدد الذي تضطلع به التجارة والاستثمار في الانتعاش والتقدم الاقتصاديين، وفي ضوء قواعد منظمة التجارة العالمية وضوابطها التي توفر الوقاية من سياسة الحماية الجمركية، تشجع الدول الأعضاء بقوة على المضي قدما نحو إكمال خطة الدوحة

للتنمية. وقد مثل الانتقال من مكافحة سياسة الحماية الجمركية إلى الدعوة إلى مفاوضات الدوحة خطوة مهمة نحو الوصول إلى نتيجة طموحة ومتوازنة وتصب في صالح التنمية.

٢٧ - وشكلت المعونة من أجل التجارة حافزا يحتاج إليه العديد من البلدان النامية وأقل البلدان نموا من أجل البقاء في دائرة المنافسة واستخدام التجارة كأداة للتخفيف من حدة الفقر. ومن شأن المعونة أن تساعد هذه البلدان في بناء القدرات في مجال العرض وتعزيز الهياكل الأساسية المتصلة بالتجارة. ومثلت المساعدة المقدمة من خلال المعونة مؤشرا هاما لقياس التقدم المحرز تجاه تحقيق الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية. وثمة حاجة مستمرة لمواصلة التقدم المحرز في البعد الإقليمي للمعونة وتكثيف عمل المنظمة وشركائها الإقليميين، بما في ذلك مصارف التنمية الإقليمية، والجهات المانحة الثنائية وهيئات القطاع الخاص. ومن شأن الاستعراض العالمي الثالث للمعونة من أجل التجارة المزمع إجراؤه في عام ٢٠١١، واختتام جولة الدوحة، أن يسهما في تنشيط التعاون المتعدد الأطراف. ويشكل تعزيز نظام التجارة المتعدد الأطراف عنصرا هاما من عناصر التقدم نحو تحقيق حوكمة عالمية أكثر كفاءة، ومن ثم، نحو إعمال مستدام لحقوق الإنسان. وشكلت العولمة ولا تزال، مصدرا من مصادر تحقيق الرفاه ما دام المجتمع الدولي على استعداد لتسخيرها وتنظيمها من خلال وضع السياسات والقوانين.

رابعا - التوصيات

٢٨ - ينبغي أن تعمل المنظمات الدولية من أجل تعزيز تماسك السياسات وتناسقها بغية إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويتعين ألا توجه الاستراتيجيات الإنمائية نحو تحقيق النمو الاقتصادي فحسب، بل وأيضا نحو إقامة مجتمعات أكثر إنصافا وشمولا وعدلا، حيث يجري تقاسم فوائد العولمة بالتساوي بين الجميع.

٢٩ - ويتعين على الدول والشركاء الإنمائيين تحديد ومعالجة احتياجات الفقراء والفئات الأكثر ضعفا بشكل صحيح، وتفادي السياسات والممارسات التمييزية التي قد تزيد من تدهور أسباب معيشتهم وتعوق التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة في أوقات الأزمات. ويلزم تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية المستدامة ذات الأهداف المحددة جيدا، من أجل معالجة الآثار السلبية المترتبة على الأزمات الأخيرة.

٣٠ - وينبغي أن تسعى الدول التي تعمل بصورة منفردة ومجتمعة على حد سواء، إلى تهيئة بيئة مواتية للتنمية ولتقاسم المنافع والتكاليف بصورة متساوية، عند وضع السياسات وتنفيذها؛ وأن تعزز الحكم الرشيد على الصعيدين الوطني والعالمي معا.

٣١ - وينبغي أن يكفل المجتمع الدولي فرض رقابة أفضل وأكثر فعالية على النظام المالي العالمي من أجل منع وقوع الأزمات التي تعرقل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويتعين على المؤسسات المالية الدولية والدول أن تعزز القدرة على تحمل الدين، بوسائل تشمل مبادرات تخفيف أعباء الديون.

٣٢ - ويتعين على الدول العمل من أجل الوصول بمفاوضات جولة الدوحة إلى نتائج موجهة نحو التنمية من أجل كفالة نظام تجاري متعدد الأطراف ومفتوح وأكثر عدلا ويضمن احترام حقوق الإنسان.

٣٣ - وينبغي أن يأخذ المجتمع الدولي في الاعتبار خصوصيات ومواطن ضعف أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، عند وضع الاستراتيجيات الإنمائية وتنفيذها. واعترافا بعدم وجود نموذج إنمائي جاهز، يتعين أن يدعم المجتمع الدولي هذه البلدان في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وتحقيق اندماج أفضل في الاقتصاد العالمي من خلال تنفيذ السياسات الإنمائية التي تلبي احتياجاتها الخاصة على أفضل وجه.

٣٤ - وقد يكون لجميع المؤسسات التجارية، الوطنية والدولية، والكبيرة والصغيرة، تأثير سلبي على حقوق الإنسان. وثمة حاجة لأن تنتهج الدول والشركات نهجا متماسكة ومنسقة، بدلا من الإجراءات المخصصة التي تتخذها، للحيلولة دون وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان ذات الصلة بالأعمال التجارية ومعالجتها على نحو أكثر فعالية. وفي هذا الصدد، تشجع الدول والشركات على مراعاة المبادئ المنصوص عليها في إطار ''الحماية والاحترام والانتصاف'' الذي وضعه الممثل الخاص للأمين العام المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية ومؤسسات الأعمال التجارية الأخرى. وبوسع هذا الإطار أن يقدم المساعدة إلى جميع الجهات الفاعلة الاجتماعية، أي الحكومات والشركات والمجتمع المدني، من أجل الحد من الآثار السلبية لأنشطة الأعمال التجارية في مجال حقوق الإنسان.